الجزء الأول: مؤشرات اقتصادية وإدارية

- مؤشر التنافسية العالمي.
- مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال.
- مؤشر الحرية الإقتصادية.
- مؤشر التعقيد الاقتصادي.
- مؤشر الأداء اللوجستي.
- مؤشر الموازنة المفتوحة.

مؤشر الحرية الإقتصادية
Index of Economic Freedom

- **نبذة عن المؤشر:**

هو مؤشر يقيس مدى الدعم الذي تحققه سياسات ومؤسسات دول العالم للحرية الإقتصادية، من خلال تقييم أربعة جوانب أساسية من جوانب البيئة الإقتصادية، التي تمثل موضع عمل سياسات الحكومات على مستوى العالم، هي:

- ✓ سيادة القانون
- ✓ حجم الحكومة
- ✓ الانفتاح الاقتصادي
- ✓ الكفاءة التنظيمية

ويتّسم هذا المؤشر باعتماده الأساسي على قياس مؤشرات كمية الطابع في مختلف المجالات الإقتصادية التي يشملها، وهو ما يُكسبه موضوعيةً أعلى كأداةٍ لتتبع الأداء، وللمقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول.

ويعكس مؤشر الحرية الإقتصادية الأسواق المتحررة من تدخلات الحكومات وقيودها ويتضمن هنا المفهوم:" الحرية للإنتاج والمتاجرة واستهلاك أي سلع وخدمات من دون استعمال القوة والاحتيال والسرقة، ويتميز بالانفتاح الداخلي والخارجي للسوق، وحماية حق التملك وحرية المبادرة الإقتصادية".

- **الجهة التي تصدر المؤشر:**

يصدر المؤشر سنوياً منذ عام 1995 بالتعاون بين مؤسسة "التراث الأمريكية "**(Foundation Heritage)** ومجلة "والـــــ ستريت جورنال" **(Wall Street Journal)**

- **منهجية المؤشر ومعاييره:**

قياس الحرية الإقتصادية على أساس تتبع وتقييم 12 (مؤشر فرعي) تندرج ضمن المجالات الأربعة الأساسية التي يعتمدها المؤشر والممثلة في:

1. **سيادة القانون**: يشمل المؤشرات الفرعية التالية:
   - ➢ نزاهة الحكومة
   - ➢ حقوق الملكية
   - ➢ الفعالية القضائية.
2. **حجم الحكومة**: يشمل المؤشرات الفرعية التالية:
   - ➢ العبء الضريبي
   - ➢ الصحة المالية
   - ➢ الإنفاق الحكومي.
3. **انفتاح السوق**: يشمل المؤشرات الفرعية التالية:
   - ➢ حرية التجارة
   - ➢ حرية الاستثمار
   - ➢ السياسة المالية.
4. **الكفاءة التنظيمية**: يشمل المؤشرات الفرعية التالية:
   - ➢ حرية العمل
   - ➢ حرية الأعمال

- السياسة النقدية.

يتم الحصول على الدرجة الكلية للبلد من خلال حساب متوسط هذه الحريات الإقتصادية الإثنيّ عشر، مع إعطاء وزنٍ متساوٍ لكل منها بمقياس يبدأ من 0 إلى 100، حيث تُصنّف الدول حسب هذا المؤشر كالتالي:

- دول ذات اقتصاد حر، إذا كانت قيمة المؤشر بين (80 – 100)
- دول ذات اقتصاد حر في أغلبه، إذا كانت قيمة المؤشر بين (70 - 79.5)
- دول ذات اقتصاد حر بشكل متوسط، إذا كانت قيمة المؤشر بين (60 - 69.9)
- دول ذات اقتصاد غير حر في أغلبه، إذا كانت قيمة المؤشر بين (50 - 59.5)
- دول ذات اقتصاد مكبوح، إذا كانت قيمة المؤشر بين (0 -49.5)

- **<u>نتائج الأردن في المؤشر:</u>**

يلاحظ تذبذب وضع الأردن في مجال الحرية الإقتصادية خلال الفترة 2010- 2023، حيث تراجع ترتيب الأردن (40) رتبة عالمياً في عام (2023) وحصوله على الترتيب (93) من أصل (180) دولة مشاركة، مقارنةً بالترتيب (53) عام (2019)، وبالمقابل فقد تراجعت الدرجة المتحققة عام 2023 بمقدار (7.7) نقاط لتصل إلى (58.8) عام (2023)، مقابل 66.5 عام 2019 مما يؤدي الى تراجع الأردن إلى مجموعة الدول **ذات اقتصاد غير حر في اغلبه،** جدول 1، شكل 1، شكل 2. وعلى المستوى العربي جاء الأردن في الترتيب الرابع، في حين جاء في الترتيب الأول دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد أثر على درجة الأردن في مؤشر الحرية الإقتصادية ومن أبرزها العوامل التالية:

- سيادة القانون: فالأردن لديه تشريعات شامله ويحترم حقوق الملكية الخاصة بشكل كبير، إلاّ أن هناك تراجع في الفعالية القضائية وتطبيق القوانين وبدرجة (42.7) ونزاهة الحكومة (48.3)، شكل 4 وشكل 7.
- انفتاح السوق: بشكل عام يتم التعامل مع المستثمرين الأجانب والمحليين بالتساوي بموجب القانون في الأردن، حرية العمل (57.2) وحرية الأعمال (60)، شكل 5 وشكل 7.
- الكفاءة التنظيمية: أُجريت اصلاحات في السنوات الأخيرة جعلت من تكوين الأعمال وتشغيلها أكثر كفاءة وديناميكية، إلاّ أن الأردن حصل على درجة منخفضة في الكفاءة المالية (3)، وحقوق الملكية (54.1)، شكل 4 وشكل 7.

وبالمقابل شهدت عوامل فرعية في رفع درجة الأردن في مجال الحرية الإقتصادية ومنها:

- ✓ العبء الضريبي (84.7).
- ✓ الحرية النقدية (83.6)
- ✓ حرية التجارة (71.4)
- ✓ الاستثمار (70).

جدول 1: وضع الأردن في مؤشر الحرية الإقتصادية للأعوام 2010 - 2023

السنة	الترتيب عالمياً	عدد الدول المشاركة	الدرجة المتحققة	الترتيب عربياً	الأول عربياً
2010	52	179	66.1	6	البحرين
2011	38	179	68.9	4	البحرين
2012	30	179	69.9	3	البحرين
2013	32	177	70.4	4	البحرين
2014	39	178	69.2	4	البحرين
2015	38	178	69.3	4	البحرين
2016	46	178	68.3	4	البحرين
2017	53	180	66.7	4	الإمارات

الإمارات	4	64 .9	180	62	**2018**
الإمارات	3	66.5	180	53	**2019**
الإمارات	4	66.3	180	66	**2020**
الإمارات	5	64.6	180	69	**2021**
الإمارات	3	60.1	180	87	**2022**
الإمارات	4	58.8	184	93	**2023**

شكل 1: ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر الحرية الإقتصادية للأعوام 2010 – 2023

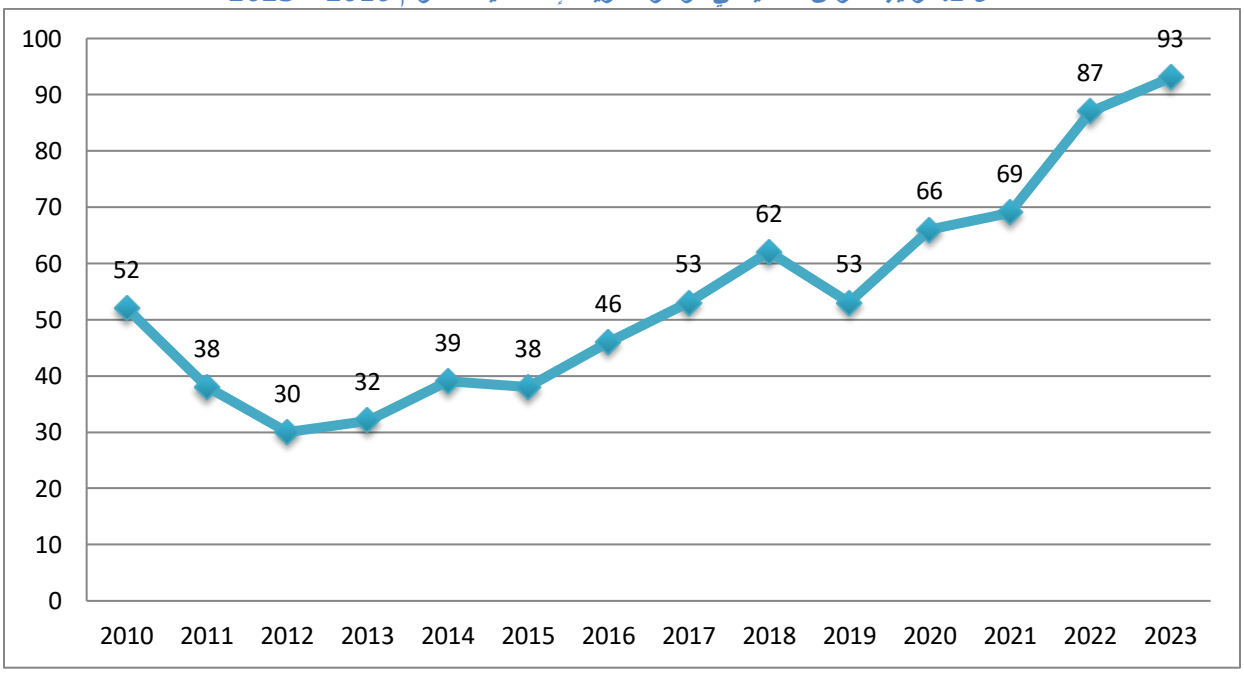

شكل 2: الدرجة التي حققها الأردن في مؤشر الحرية الإقتصادية للأعوام 2010- 2023

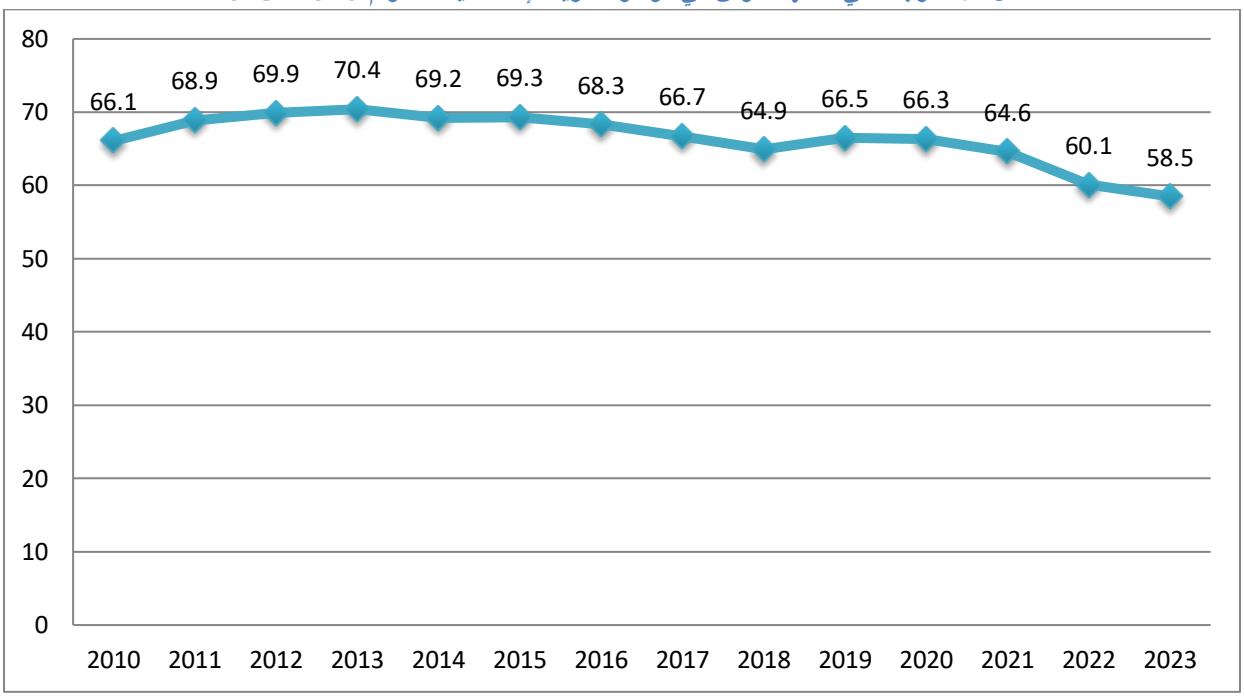

شكل 3: الدرجات الفرعية لانفتاح السوق في الأردن في مؤشر الحرية الإقتصادية 2023

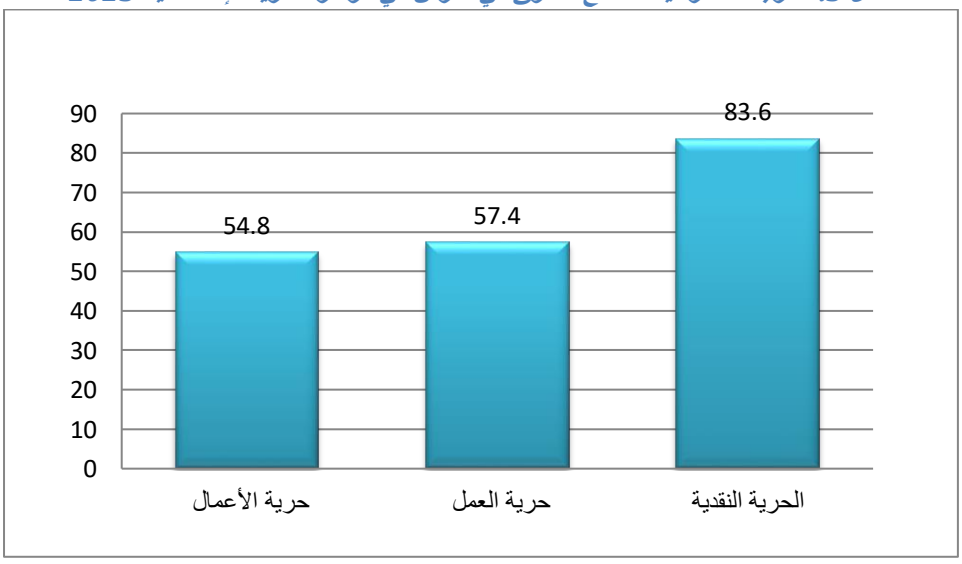

شكل 4: الدرجات الفرعية للكفاءة التنظيمية في الأردن في مؤشر الحرية الإقتصادية 2023

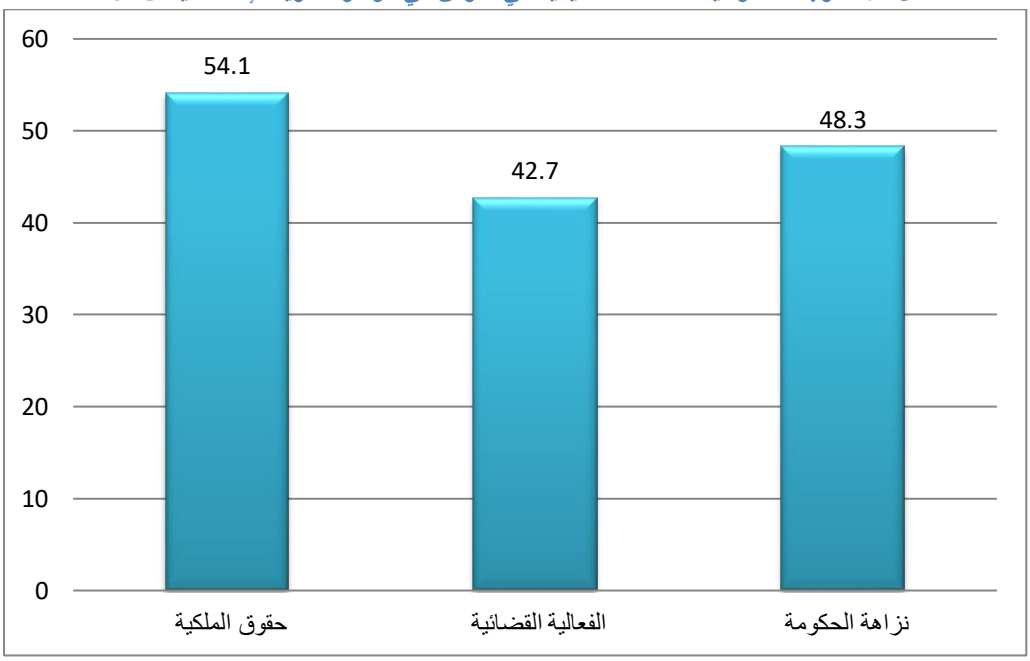

شكل 5: الدرجات الفرعية لحرية الأسواق الأردنية في مؤشر الحرية الإقتصادية 2023

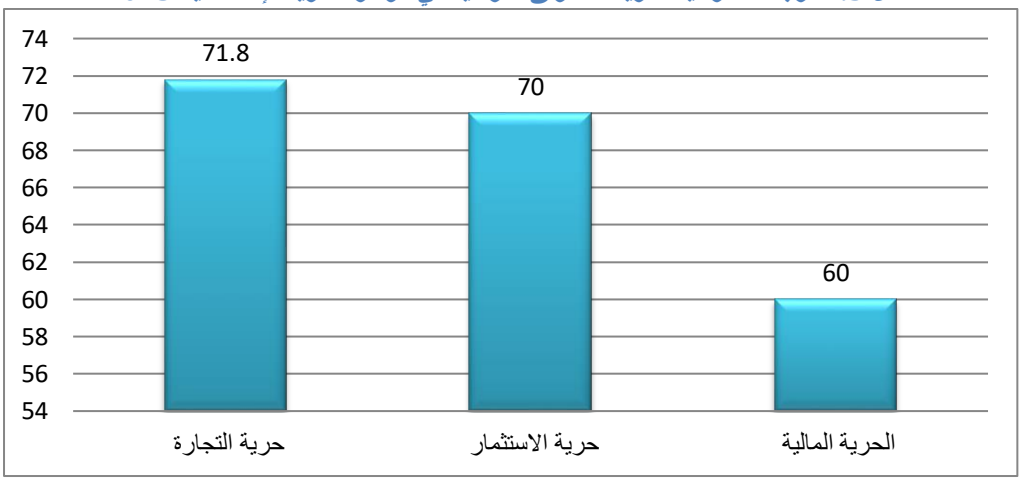

شكل 6: الدرجات الفرعية لحجم الحكومة الأردنية في مؤشر الحرية الإقتصادية 2023

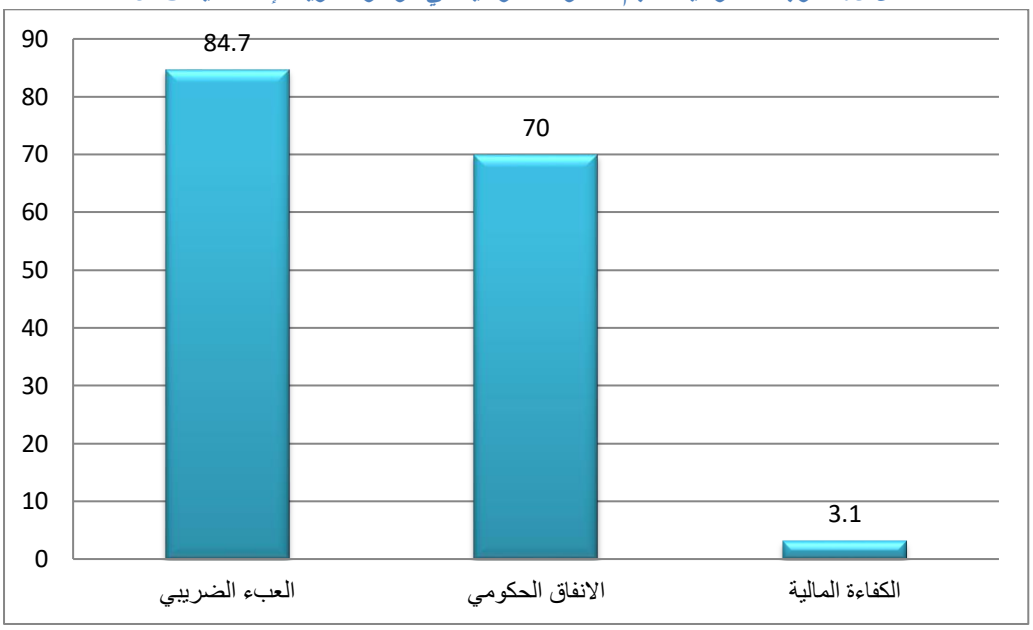

شكل 7: الدرجة المتحققة للأردن في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الإقتصادية للأعوام 2016-2023

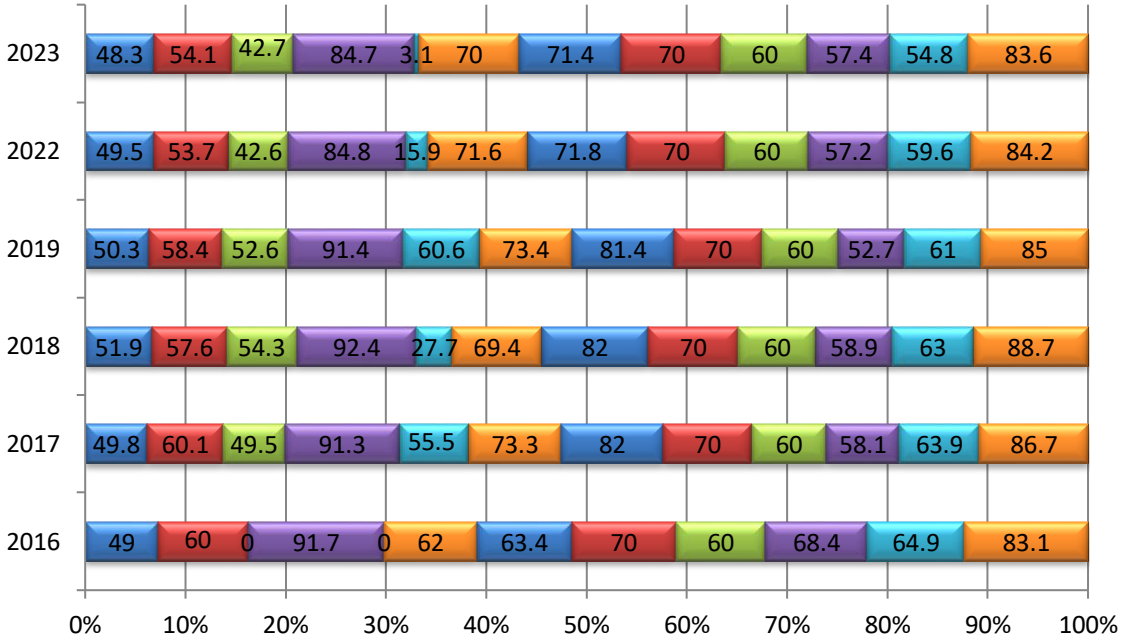

	2016	2017	2018	2019	2022	2023
نزاهة الحكومة	49	49.8	51.9	50.3	49.5	48.3
حقوق الملكية	60	60.1	57.6	58.4	53.7	54.1
الفعالية القضائية	0	49.5	54.3	52.6	42.6	42.7
العبء الضريبي	91.7	91.3	92.4	91.4	84.8	84.7
الكفاءة المالية	0	55.5	27.7	60.6	15.9	3.1
الإنفاق الحكومي	62	73.3	69.4	73.4	71.6	70
حرية التجارة	63.4	82	82	81.4	71.8	71.4
حرية الإستثمار	70	70	70	70	70	70
السياسة المالية	60	60	60	60	60	60
حرية العمل	68.4	58.1	58.9	52.7	57.2	57.4
حرية الأعمال	64.9	63.9	63	61	59.6	54.8
السياسة النقدية	83.1	86.7	88.7	85	84.2	83.6

**ملاحظة: لا يوجد قيمة عام 2016 لكل من (الفعالية القضائية، الصحة المالية)

شكل 8: الدول العشر الأوائل في مؤشر الحرية الإقتصادية عام 2023 (الدول أكثر حرية اقتصادية)

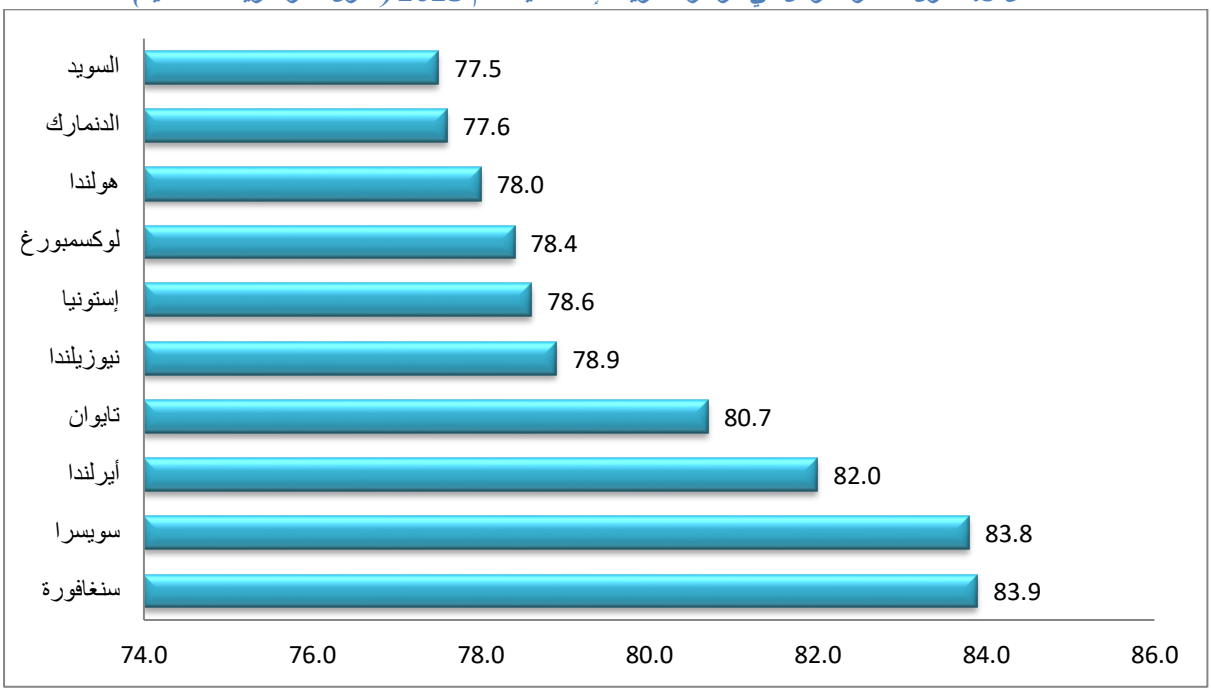

شكل 9: الدول العشر الأواخر في مؤشر الحرية الإقتصادية عام 2023 (الدول أقل حرية اقتصادية)

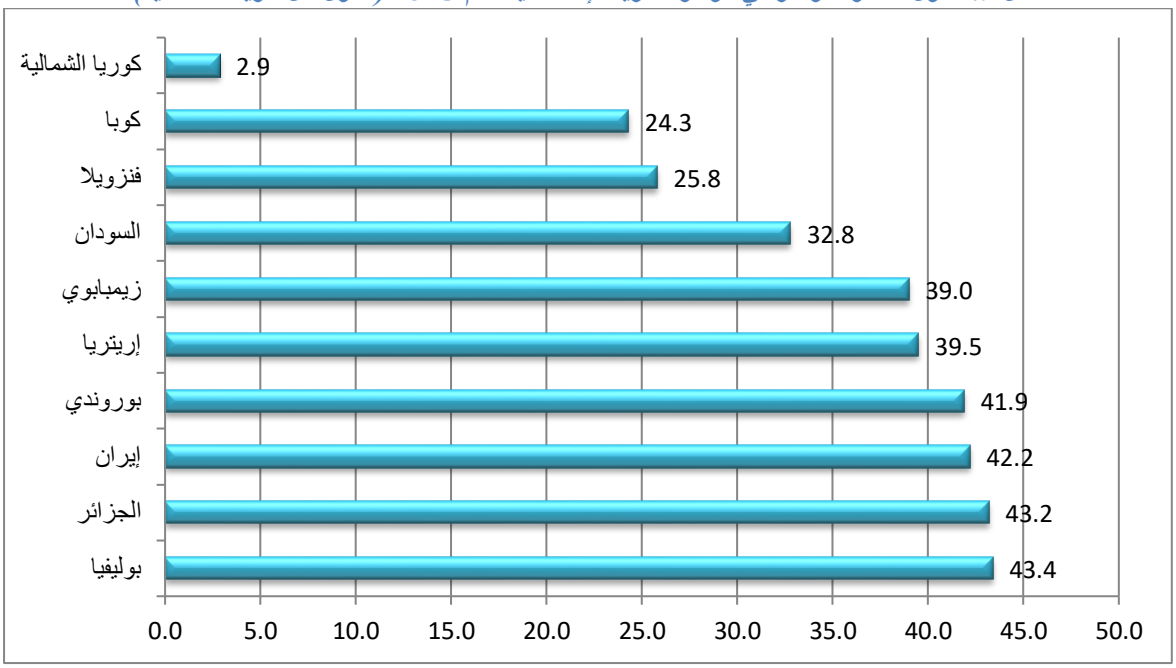

شكل 10: ترتيب الدول العربية والدرجة المتحققة في مؤشر الحرية الإقتصادية عام 2023